S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/147
21 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات تلقيتها، ألتمس منكم تعميم نص البيان المرفق، الصادر في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧ عن وزارة خارجية جمهورية أذربيجان، كوثيقة من وثائق مجلس الأمن (انظر المرفق).

(توقيع) إلدار غ. كولييف
الممثـــل الدائـــم

240279 240297 97-04564

المرفق

[الأصل: بالروسية]

البيان الصادر في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧
عن وزارة خارجية أذربيجان

أفادت وسائل الإعلام في الاتحاد الروسي ودول أخرى، في الآونة الأخيرة، عن حدوث عمليات غير قانونية لتوريد كميات ضخمة من الأسلحة الروسية إلى جمهورية أرمينيا.

فقد أذاعت وكالة "انترفاكس" للأنباء، عبر قنواتها، نبأ انعقاد مؤتمر صحفي في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ للوزير الروسي لشؤون التعاون مع بلدان رابطة الدول المستقلة، أمان توليييف، أعلن فيه عن حدوث عمليات غير قانونية لتوريد أسلحة إلى جمهورية أرمينيا تمت من وراء ظهر رئيس وحكومة الاتحاد الروسي. وأكد الوزير أن هذه الأعمال المخالفة للقانون تزاولها جهات معينة داخل القيادة الروسية قامت، خلال العامين الماضيين، بتوريد ٨٤ دبابة من طراز "T-72" و ٥٠ مركبة حربية للمشاة، وقطع غيارها، إلى أرمينيا. وهذه الواقعة ليست الوحيدة في سلسلة الأدلة القاطعة على قيام الاتحاد الروسي بتقديم المعونة العسكرية لأرمينيا، التي شنت عدوانا عسكريا على جمهورية أذربيجان.

ومن دواعي القلق البالغ لدى الجانب الأذربيجاني اشتداد وطأة هذه الأعمال، بدرجة كبيرة، عقب القيام في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ بإبرام اتفاق وقف إطلاق النار، الذي لا تزال أذربيجان ملتزمة به، مبدية إرادتها السياسية، رغم استمرار احتلال جمهورية أرمينيا لأراضيها. ففي الوقت الذي تسير فيه أذربيجان، بثبات لا تحيد عنه، على درب التسوية السياسية للنزاع، تتضح، أكثر فأكثر، إزدواجية سياسة جمهورية أرمينيا التي تؤكد، من جهة، التزامها المزعوم بالحل السياسي وتواصل، من جهة أخرى، تعزيز قدراتها العسكرية انتهاكا لقواعد القانون الدولي وللالتزامات الدولية.

وكم من مرة وجهت قيادة جمهورية أذربيجان انتباه المجتمع الدولي إلى أن تلك الأعمال المخالفة للقانون تتنافى والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن النزاع الأرمني - الأذربيجاني - ولا سيما قرار مجلس الأمن ٨٥٣ (١٩٩٣) وبيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ (S/26326) وقراري لجنة كبار المسؤولين بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الصادرين في ٢٨ شباط/فبراير و ١٤ آذار/مارس ١٩٩٢ - التي تطالب بوقف توريد الأسلحة والمعدات

العسكرية إلى الدول الأطراف في نزاع ما، باعتبار ذلك عاملا مسهما في تصعيد النزاع واستمرار احتلال الأراضي الأذربيجانية.

إن وزارة خارجية جمهورية أذربيجان تعلم أن مسألة توريد الأسلحة الروسية إلى أرمينيا قد أصبحت مدعاة قلق لكبار الساسة في الاتحاد الروسي وموضوع نقاش علني في الجلسات العامة لمجلس النواب الروسي، الذي كلف لجانه المعنية بشؤون الدفاع والأمن وشؤون رابطة الدول المستقلة وشؤون مواطني الاتحاد الروسي المهاجرين بمهمة القيام بتحقيق شامل في هذه الواقعة. والوزارة تشيد بتوجه عضو حكومة الاتحاد الروسي، رسميا، إلى قادة ذلك البلد وكذا إلى النيابة العسكرية، بطلب التحقق من واقعة عمليات التوريد غير القانونية. ومما يلفت كذلك انتباه الجانب الأذربيجاني ما جاء على لسان السفير فوق العادة والمفوض للاتحاد الروسي في أرمينيا، أندريه أورنوف، في المقابلة التي أجرتها معه وكالة الأنباء الأرمنية "نويان تابان"، (سفينة نوح)، من تصريحات أكد فيها أن هذه التكنولوجيا دخلت جمهورية أرمينيا بموجب اتفاقات ثنائية قائمة مبرمة بين أرمينيا والاتحاد الروسي. وعلى أي حال، فإن عمليات توريد الأسلحة الروسية إلى أرمينيا تنتقص من هيبة الاتحاد الروسي كوسيط في عملية تسوية النزاع الأرمني - الأذربيجاني.

والوزارة تعرب عن أملها في أن تكشف نتائج التحقيق في واقعة توريد الأسلحة - الذي ستقوم به الأجهزة المختصة واللجان البرلمانية الروسية - عن مدى تورط بعض كبار المسؤولين الروس في هذه الأعمال غير القانونية، وأن تقيّمها من الناحيتين القانونية والسياسية. فالأعمال التي قام بها هؤلاء الأشخاص، في المقام الأول، إرضاء لأطماعهم الشخصية، إنما أساءت، وستظل تسيء، لا إلى الوساطة الروسية فحسب، وإنما كذلك إلى العلاقات الثنائية بين أذربيجان والاتحاد الروسي. كما أنها - وهو رأي عدد من الساسة الروس المعروفين - ستقوض دعائم اقتصاد الدولة الروسية وقدرتها الدفاعية.

إن العمليات غير القانونية لتوريد التكنولوجيا العسكرية إلى جمهورية أرمينيا تعتبر انتهاكا صارخا لأحكام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وهذه الحقائق تؤكد شرعية قلق أذربيجان من كثرة انتهاكات جمهورية أرمينيا لأحكام المعاهدة، وهي انتهاكات دأبت جمهورية أذربيجان على توضيحها لكافة أطراف المعاهدة خلال المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف. وهذه الحقائق تكشف عن مصادر وأساليب ظهور الكميات الضخمة من الأسلحة والمعدات العسكرية في أراضي أذربيجان التي تحتلها أرمينيا. وهذه الحقائق تؤكد شرعية مطلب أذربيجان اتخاذ التدابير الكفيلة بإزالة ما جلبته أرمينيا إلى أراضي أذربيجان المحتلة من أسلحة ومعدات عسكرية، وكفالة تنفيذ أحكام المعاهدة في منطقتنا، بما يحقق مصالح كافة الدول الأطراف فيها. والحالة الراهنة ستعقد الجهود الرامية إلى إيجاد حل لمشكلة القيود الجانبية، كما أنها ستعكر صفو المفاوضات المتعلقة بتعديل المعاهدة.

إن أذربيجان تناشد كافة الدول الأطراف في المعاهدة - ممن أقلقتها تلك المشاكل، وعلى رأسها الاتحاد الروسي - أن تتخذ كل ما يلزم من تدابير، بما في ذلك القيام، بمقتضى إجراءات معاهدة القوات

المسلحة التقليدية في أوروبا، بعمليات تفتيش شاملة وكاملة، في أراضي أرمينيا وكذلك في أراضي أذربيجان التي تحتلها، بهدف الكشف عن وجود الأسلحة غير القانونية ثم إخراجها؛ وأن تتخذ أيضا التدابير الكفيلة بحظر أي ممارسة من هذا القبيل في المستقبل.

وتعرب وزارة خارجية جمهورية أذربيجان عن أملها في أن تدرك قيادة الاتحاد الروسي، إدراكا جديا، مدى القلق البالغ الذي يعتري أذربيجان من جراء العمليات غير القانونية لتوريد الأسلحة إلى جمهورية أرمينيا؛ وأن يكون رد فعل الجانب الروسي مناسبا ومتناسبا مع التزاماته الدولية، ومع دوره كوسيط في تسوية النزاع الأرمني - الأذربيجاني، ومع هيبته ومصالحه القومية، وكذلك مع المستوى الرفيع للعلاقات القائمة بين أذربيجان والاتحاد الروسي.

إن جمهورية أذربيجان تدعو جمهورية أرمينيا أن تدرك أن السعي نحو إيجاد تسوية للنزاع يجب ألا يكون عن طريق تعزيز القدرات العسكرية، وهو ما قد يفضي إلى زيادة تصعيد الأزمة. إذ ينبغي أن يكون من الواضح الآن، وفي أرمينيا كذلك، أنه ما من سبيل إلى تسوية النزاع سوى تنفيذ توصيات قمة لشبونة والمبادرة - استنادا إلى المبادئ المقترحة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومن جميع الدول الأعضاء في تلك المنظمة - إلى استئناف عملية التفاوض على ايجاد تسوية سياسية للنزاع الأرمني - الأذربيجاني الذي سبب الكثير من المعاناة.

- - - - -